

ممن وزير المالية

24/11/2025

الموضوع: حول أتاوة الدعم والمعلوم على النزول
المرجع: مکتوبك عدد 102-2025 الوارد علينا بتاريخ 24 أكتوبر 2025

لقد أهدت بمقتضى مکتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أن العديد من الوحدات السياحية في إطار نشاطها تقوم باستغلال مراكز إستشفائية للمعالجة بالمياه العذبة "baléothérapie" المتحصلة على تراخيص من قبل الديوان الوطني للمياه المعدنية والإستشفاء بالمياه على غرار المراكز الإستشفائية للمعالجة بمياه البحر وأضفت أن هذه المراكز لا تستهلك مواد غذائية مدعمة وأن المحاسبة التحليلية يمكن أن تبين رقم المعاملات المتأتي من إستغلال هذه المراكز وتبعاً لذلك طلبت بعض التوضيحات بخصوص مدى خضوع مراكز الإستشفاء "balnéotherapie" لأتاوة الدعم والمعلوم على النزول.

جواباً ، يشرني إعلامك بما يلي :

1-في مادة أتاوة الدعم

طبقاً لأحكام الفصل 63 من قانون المالية لسنة 2013 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة بالفصل 45 من قانون المالية لسنة 2024 تخضع لأتاوة الدعم خاصة المؤسسات السياحية التي تقدم خدمات إيواء الحرفاء والتي تم التنصيب عليها بمقتضى الأمر عدد 457 لسنة 2007 المتعلق بترتيب المؤسسات السياحية التي تقدم خدمات متمثلة في إيواء الحرفاء وذلك بنسبة 3% من رقم المعاملات خال من كل الأداءات والمعالم.

وعلى هذا الأساس و بالنسبة إلى الحالة الخاصة بالوحدات السياحية التي تستغل المراكز الإستشفائية "balnéotherapie" وفي صورة مسكها لمحاسبة تحليلية منفصلة والتنصيب على الخدمات المقدمة من قبلها ضمن فواتير خاصة بها فإن رقم المعاملات المتأتي من إستغلال هذه المراكز لا يخضع لأتاوة الدعم .

2-في مادة المعلوم على النزول

طبقاً لأحكام الفصل 41 من مجلة الجباية المحلية يستوجب المعلوم على النزول من قبل مستغلي المؤسسات السياحية المصنفة طبقاً للتشريع الجاري به العمل وذلك على أساس 2% من رقم المعاملات الجملي الخام المتأتي من الاستغلال وكذلك من الأنشطة المرتبطة به.

وبالتالي فإن الوحدات السياحية كما تم تعريفها بالتشريع الجاري به العمل وفي صورة إستغلالها لمراكز الإستشفاء "balnéotherapie" بصفة مباشرة فإنها تخضع للمعلوم على النزول على أساس رقم المعاملات الجملي الخام بما في ذلك رقم المعاملات المحقق بعنوان الخدمات المسداة من قبل هذه المراكز .

وتقبلي، سيدتي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراستات والتشريع الجبائي
يحيى الجبالي